

المحاضرة السابعة والثامنة :

المقياس : علم اجتماع المؤسسات

أستاذ المحاضرات: سليم مغراني

أستاذ الأعمال الموجهة : أحمد صباح

أشكال المؤسسات



تعد المؤسسة الاجتماعية نظاما مركبا من المعايير الاجتماعية المتكاملة المنظمة من أجل المحافظة على قيمة اجتماعية أساسية. ولا ينظر علماء الاجتماع إلى مفهوم المؤسسة الاجتماعية بنفس النظرة التي يتخذها العوام غير المتخصصين الذين يطلقون هذا المصطلح على السجون ومعاهد الإصلاح ودور التربية الاجتماعية والكنائس والمساجد والمنظمات الترفيهية ومنظمات أخرى كثيرة. وهكذا يستخدم علماء الاجتماع مصطلح المؤسسات الاجتماعية ليعرفوا النظم المعيارية التي تحدد السلوك الاجتماعي في خمسة مجالات حيائية أساسية، يطلق على هذه المجالات المؤسسات الاجتماعية الأساسية وهي: "نظام القرابة والأسرة، مجال السلطة والقوة الشرعية والنفوذ وهو المجال السياسي، مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وهو المجال الاقتصادي، مجال نقل المعرفة من جيل إلى آخر وهو التعليم، وأخيرا مجال تنظيم العلاقة مع عالم الميتافيزيقيا أو عالم ما وراء الطبيعة وهو المجال الديني، وبصورة مختصرة تسمى الأسرة والحكومة والاقتصاد والتعليم والدين بالمؤسسات الاجتماعية الأساسية". (جامع، 2009، ص.1)

وتتواجد هذه المؤسسات الاجتماعية الخمس في جميع المجتمعات والجماعات الإنسانية، وإن كانت لا تتواجد دائما بصورة واضحة ومستقلة تماما عن بعضها البعض كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. ففي المجتمعات البسيطة كانت تؤدي معظم وظائف هذه المؤسسات داخل نطاق مؤسسة واحدة هي الأسرة. وتسير عالمية هذه المؤسسات إلى أنها عميقة الانغراس في الطبيعة البشرية، كما أنه لا يمكن الاستغناء عنها لما تقوم به من وظائف ضرورية للنمو والتنمية والمحافظة على النظام والاستقرار الاجتماعي. ولذلك يمكن أن نعرف المؤسسة الاجتماعية بتعبير آخر بأنها نظام معياري يحقق الحاجات الإنسانية الأساسية من خلال تصميم نظام معياري يربط الفرد بالثقافة الأكبر، ويقوم هذا النظام المعياري بإشباع الحاجات المجتمعية الأساسية كالغذاء والعدالة الاجتماعية، ويقوم بتحديد القيم الاجتماعية الأساسية كحقوق الإنسان والديموقراطية، كما يحدد أنماط السلوك الاجتماعي المستديمة كالزواج الأحادي، أو تعدد الزوجات، كما يحدد أيضا الأدوار الاجتماعية وتوقعاتها مثل : دور الزوج والزوجة. وتقوم هذه المؤسسات بوظائف حيوية وضرورية لاستقرار المجتمع وبقائه وفعاليته، وتتمثل هذه الوظائف بصورة مختصرة في الجدول التالي:

1. ضبط وتنظيم السلوك الجنسي 2. النسل وإمداد المجتمع بأعضاء جدد (الأطفال) 3. توفير الأمن الاقتصادي والعاطفي للأفراد. 4. القيام بعملية التطبيع أو التنشئة الاجتماعية الأساسية.	وظائف الزواج
1. تأسيس المعايير ووضع القوانين. 2. تنفيذ القوانين. 3. حل الصراع والقضاء. 4. توفير الحياة الكريمة لأعضاء المجتمع. 5. حماية المجتمع من التهديد الخارجي.	وظائف الحكومة
1. توفير أساليب إنتاج السلع والخدمات. 2. توفير أساليب توزيع السلع والخدمات. 3. تمكين أعضاء المجتمع من استهلاك السلع والخدمات المنتجة.	وظائف الاقتصاد
1. نقل الثقافة من جيل إلى جيل. 2. تأهيل النشء للأدوار المهنية. 3. تقييم واختيار الأشخاص المتميزين. 4. نقل المهارات الوظيفية.	وظائف التعليم
1. تفسير الظواهر الطبيعية التي لا يمكن تفسيرها بواسطة المعرفة العلمية الدنيوية. 2. إمداد الإنسان بوسائل التحكم في العالم الطبيعي. 3. دعم البنيان المعيارى للمجتمع. 4. توفير ملاذ سيكولوجي لمواجهة مواقف الحياة العصبية. 5. تعزيز البنيان الطبقي السائد. 6. المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية. 7. المساهمة أحيانا في تنشيط وتشجيع التغير الاجتماعى وأحيانا أخرى في تثبيطه والمساهمة. أحيانا في تنشيط الصراع بين الجماعات وأحيانا أخرى في تخفيفه.	وظائف الدين

- ومن أكثر مفاهيم المؤسسة الاجتماعية شيوعاً مفهوم جوناثان تيرنر Jonathan Turner الذي ينص على أنها "مركب (أو نظام) من المراكز والأدوار الاجتماعية الكائنة في بنيات اجتماعية خاصة وتقوم بتنظيم أنماط من الأنشطة الإنسانية الثابتة نسبياً والمرتبطة بالمشكلات الأساسية الخاصة باستدامة واستمرار موارد الحياة والجنس البشري والمحافظة على استقرار البنيات الاجتماعية الحيوية في إطار بيئة معينة" (Turner, 2000, p.1)، هذا ويجب التمييز بين المؤسسات الاجتماعية والأشكال الأبسط من الكيانات الاجتماعية مثل الأعراف والمواثيق والمعايير الاجتماعية والأدوار الاجتماعية والمراسيم أو الشعائر أو الطقوس إذ أن هذه جميعاً ما هي إلا مكونات تدخل في بناء المؤسسات الاجتماعية. كما يجب التمييز أيضاً بين المؤسسات الاجتماعية والكيانات الأكثر تعقيداً مثل المجتمعات والثقافات والتي تكون المؤسسات الاجتماعية جزءاً منها.

وتبسيطاً للمبتدئين في دراسة علم الاجتماع يفضل الكاتب التمييز بين مصطلحات ثلاثة لمجرد الفهم فقط وذلك لأنها متداخلة تماماً ومرتبطة ببعضها ارتباطاً عضوياً، ألا وهي التنظيم الاجتماعي والمنظمة الاجتماعية والمؤسسة الاجتماعية. فالتنظيم الاجتماعي هو عملية تصميم الحياة الإنسانية في مجتمع معين بما يشمله ذلك من وضع قيم وأهداف ورغبات عليا يهدف المجتمع لتحقيقها، ثم تحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها، ثم تشكيل أنماط سلوكية اجتماعية ثابتة نسبياً تحدد الأدوار والعلاقات الاجتماعية التي تسعى لتحقيق هذه الغايات النهائية مع مراقبة هذا الأداء السلوكي وضبطه ثواباً وعقاباً لتحقيق أعلى درجات الفعالية الهدفية، والكفاءة الإنتاجية، في ظل بيئة خارجية متفاعلة مع هذا التنظيم الاجتماعي. ومن ثم فيمكن ببساطة شديدة القول بأن التنظيم الاجتماعي هو تكنولوجيا العمل الجمعي، وعلى ذلك فهو يمثل الإطار الأشمل لكل من المنظمات والمؤسسات الاجتماعية. أما المؤسسات الاجتماعية فهي تمثل المركب المعياري والقانوني والعرفي والطقوسي الذي يضبط السلوك الاجتماعي لتحقيق الغايات المجتمعية التي ينص عليها التنظيم الاجتماعي. وتكون المنظمات الاجتماعية بذلك كيانات بنائية محددة الأهداف والعضوية والأدوار الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية الفرعية على مختلف مستوياتها الحجمية والتعقيدية مسيرة بواسطة المؤسسات الاجتماعية أو بعض مكوناتها المرتبطة بالنشاط المباشر للمنظمة. وتكون المنظمة الاجتماعية أقرب الكيانات الاجتماعية لكونها كيانات محسوسة مرئية فهي تكون دائماً في مستقر بنائي مادي، محتوية على أدوات وآلات وتكنولوجيات مادية مرئية، ويعمل فيها أفراد عضويون يشغلون أدوارها الاجتماعية". (جامع، 2009، ص.3)

ميزة لتحقيق الكفاءة والمنطقية والعقلانية لدرجة أنه قد ينشئ الفرد قواعد جديدة تماما تحت مثل هذه الظروف. وبالرغم من توافر الإرادة الحرة للأفراد على جميع المستويات الوظيفية والمهنية إلا أنه يمكن لهذه الإرادة أن تختلف تبعا لظروف متعددة" (Scott, 2001, p.96)، فالتاجر مثلا أكثر حرية من الموظف، وقد يعتقد البعض أن الموظف الذي يشغل وظيفة عليا يكون له حرية أكبر في أدائه لدوره الاجتماعي، وبالرغم من أن هذا قد يكون صحيحا إلا أنه ليس دائما صحيحا، فقد ذكر أحد أصدقاء المؤلف الذي كان يشغل رئاسة هيئة علمية عليا بدرجة وزير "لا تقل لي افعل كذا أو كذا فأنا لا أستطيع أن أفعل شيئا إلا إذا قيل للوزير الذي يرأسني افعل كذا فيقول هو لي افعل كذا كما قيل لي ولا تفعل غيره".

"ومن أهم ما تنقسم به المؤسسات الاجتماعية العدالة، فالأسرة والتعليم والحكومة واقتصاديات السوق ونظم المرتبات والأجور ونظم الضرائب والنظم القضائية والسجون وغير ذلك كله تقيم بين معايير أخرى تبعا لتوافقها مع أسس العدالة. وهنا يجب التمييز بين مفهوم العدالة من ناحية ومفهوم الحق من ناحية أخرى، وخاصة الحق الإنساني، وكذلك التمييز أيضا بين العدالة من ناحية ومفهوم السلع والرفاهة والمنفعة من ناحية أخرى. فمن الواضح أن مفهوم الرفاهة ليس هو مفهوم العدالة إلا أن هناك اتجاه للمساواة بين الحق والعدالة. فالتطهير العرقي مثلا مخالفة لحقوق الإنسان وخاصة حق الحياة ولكنه ليس عملا يتعلق بالعدل على الأقل بالمفهوم العلائقي التوزيعي النسبي. فيمكن مخالفة الحق الإنساني لشخص ما بصرف النظر عما إذا ما كان شخص آخر أو أن الآخرين جميعا قد تعرضوا لمخالفة حقوقهم الإنسانية. أما العدالة فتتخذ مفهوما علائقيا توزيعيا نسبيا يتمثل في عدم العدالة بين الأفراد أو الجماعات. ويتعرض القائمون بالأدوار الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية للعدالة التوزيعية نظرا لأنهم يستقبلون المنافع ويقدمونها مثل الأجور والسلع الاستهلاكية، كما أنهم يتحملون أعباء مسؤوليات معينة. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المؤسسات وخاصة الحكومة تتمثل غايتها النهائية في تطبيق معايير العدالة التوزيعية في المجتمع عامة، ومع ذلك فليست العدالة التوزيعية هي الغاية النهائية لكل المؤسسات الاجتماعية. ونظرا لأن الحكومة تختص بتطبيق العدالة على المستوى المجتمعي الكبير فإنها تهتم بالعدالة بين الأفراد، وكذلك بالعدالة بين الجماعات، وكذلك أيضا العدالة بين المؤسسات." (جامع، 2009، ص.5).

أ- الحكومة (السياسة) كمؤسسة اجتماعية:

- الأصل الفلسفي لنشأة الحكومة ومهمتها:

"لقد تساءل العالم توماس هوبز في كتابه العلم الطاغية أو الدكتاتور Leviathan عن دور الدولة (ولنقل الحكومة مجازا حيث أن الدولة ثابتة ولكن الحكومة تتغير) ومدى تدخلها في حياة المواطنين ومدى التزام المواطنين بالطاعة تجاهها، وقد أدت به هذه التساؤلات إلى الوصول إلى مفهوم الدولة التعاقدية. أما اليوم فالسائد هو مفهوم الدولة الدستورية *gouvernement Constitutionnel* ولكنه مفهوم له سابقات تاريخية". (جامع، 2009، ص.7)

"إن المعيار الأساسي اليوم للدولة الناجحة هو إقامة العدالة من خلال القانون الرسمي المكتوب، ويسود في هذا العصر، عصر الديموقراطيات الرأسمالية الحرة معيار حرية الإنسان وحقوقه كدليل على دستورية الدولة وشرعيتها، ومن جهة أخرى نجد إهمالا لدور الدولة في جوانب أخرى على نفس القدر من الأهمية، وخاصة عندما يغيم الضباب فوق مفهومي الدفاع عن النفس والحفاظ على البقاء (*préservation self and défense Self*)، وكان توماس هوبز هو الفيلسوف الذي يقف وراء فكرة الحفاظ على البقاء، ففي عصره حينما شاهد الاضطراب والعنف الذي سببته الحروب الأهلية في إنجلترا لجأ هوبز إلى فكرة الدولة المطلقة لكي تحافظ على الدولة المستقرة. وكان تبريره في ذلك هو الطبيعة البشرية التي جبلت على الفوضى ومن ثم فلو ترك الإنسان لنفسه لعاش في جو من الصراع المستمر والخوف الدائم وهو ما أطلق عليه "حالة حرب". ومن ثم فكان على الشعب أن يسلم طواعية القوة الكاملة لهذا الحاكم *Sovereign* أو الدكتاتور والذي تتحصر مهمته في الحفاظ على بقاء الدولة نفسها من خلال تحقيق الأمن الداخلي والحماية من القوى الخارجية. ومن ثم فقد تراقب كل الجامعات وأمثالها من معاقل الفكر حتى لا يشك في الشرعية المطلقة للحاكم. ومما لا شك فيه أن مثل هذا النظام الذي ارتآه هوبز إنما تكون ضحيته الحريات الكثيرة مقابل مجرد استمرار حالة السلام والاستقرار الاجتماعي. فهل نحن نعيش اليوم في دولة هوبز، وخاصة في مصر وأمثالها من الدول النامية؟ لقد كان الاستقرار لهوبز أكثر أهمية من الحرية. ولكن بدخول أوروبا عصر التنوير أصبحت الحرية هي عنوان الحياة واتخذت مفهوما فلسفيا جديدا. لقد حمل جون لوك *Locke John* و ديفيد روسو *Rousseau David* لواء هذا التوجه الفلسفي الجديد وبدأ تركيزهم يتمركز حول الحريات الفردية والحرية عامة والعدالة في نفس الوقت. ويرجع هذا التحول التركيزي الفلسفي في دور الدولة إلى الفترة التي عاشها هذان العلمان والتي تم التركيز فيها على مفهوم الأفراد العقلانيين التبريريين

وتحملهم لمصائرهم الحياتية، وبمعنى آخر فبينما أدت الطبيعة البشرية بالإنسان إلى حالة الحرب في مفهوم هوبز، فإن المنطق والعقل سوف يقودان البشر إلى السلام." (Scott, 2001, p.112)

"فبالنسبة لفلاسفة عصر التنوير لا تحتاج الدولة إلى فرض القانون والنظام على المواطنين لأن المنطق والعقل سوف يدفعانهم إلى الاستقرار والسلام، وكانت ديموقراطية عصر التنوير بسيطة ومقبولة لأنه لم يكن يدور في ذهن أحد حينئذ نشأة البيروقراطية في عصر الصناعة الحديثة، فأصبحت البيروقراطية حتمية اليوم في ظل سيادة الأسواق الاقتصادية العالمية، والتكنولوجيا الحديثة، وأساليب الانتقال العصرية، والأعداد السكانية الهائلة في عالم اليوم، ومن ثم فأصبحت مهمة الدولة ودورها اليوم أمرا في غاية التعقيد أمام وجود هذه البيروقراطيات الضخمة التي يمكن أن تكون منافسا للدولة نفسها. ومن ثم فأصبحت الإجابة على تساؤل دور الدولة ممكنا في ظل أطر فلسفية أو اختيارية عديدة. هل هو الاختيار أو المعيار الاقتصادي (دول النمرور الآسيوية) الذي يجب أن يحدد دور الدولة، أم هل هو المعيار الأخلاقي (الدولة الإسلامية في صدر الإسلام)، أم هل هو المعيار الاجتماعي (الدول الاسكندنافية)، أم هل هو المعيار العسكري (الدول الفاشية والعسكرية الغاشمة) أم هل هو خليط متكامل متعاقد متآزر من كل هذه المعايير، ومن هو المصدر العقلاني الرشيد الذي يمكن أن يجهز هذا الخليط السحري الفعال؟" (جامع، 2009، ص.12)

- ضرورة الحكومة:

نظرا لأن الإنسان مخلوق اجتماعي، فهو يعيش في جماعات على موارد طبيعية معينة سواء كانت الأرض أو المياه أو الهواء، فلو ترك كل فرد ليستغل الأرض مثلا كيفما يشاء تبعاً لمصلحته ومنفعته الخاصة دون تكلفة يتحمل هو عبئها ولحدثت كارثة الاستنزاف لذلك المورد ومن ثم فلن يضر نفسه فقط ولكن سوف يشمل الضرر جميع بني جنسه من البشر. ومن هنا كانت ضرورة الحكومة لتنظيم استغلال الموارد استغلالاً حميداً وعادلاً، ومن ضرورات الحكومة اختيار القيادات الصالحة، فالقائد يحدد بطبيعة شخصيته وقدراته القيادية مدى حسن استغلال الموارد الطبيعية والمادية والبشرية كما يحدد مقدار العدالة التوزيعية أيضاً بين المقودين، ومن الضرورات التي اقتضت وجود الحكومة أيضاً ندرة الموارد الطبيعية مع الزيادة السكانية، فلو تصورنا مثلاً سهلاً يفيض بالموارد بلا حدود وبطريقة متجانسة على طول السهل وعرضه، ففي مثل هذا الموقف سوف تقوم أية جماعة بإنتاج ما تحتاجه فقط، وإذا تعرضت الجماعة لقهر من أي نوع فإنها سوف ترحل ببساطة إلى بقعة أخرى من السهل وتنتج أيضاً ما تحتاجه وتعيش على

نفس مستوى معيشتها السابقة، أما إذا تصورنا سهلا آخر فيه بقع خصبة وأنهار عذبة وبقع صحراوية جرداء فإن سكان المناطق الخصبة لن يجدوا الأمر سهلا لكي يجدوا أرضا أخرى وموارد بنفس الوفرة الحالية إذا ما تعرضوا للقهر وأرادوا الهجرة، هنا تظهر الحاجة لتنظيم وتقسيم الموارد وهذا لا يتم من خلال الجماعات القوية التي تظهر في صورة الحكومة، تقوم تلك الحكومة بخلق الفائض الإنتاجي لتدعم من نفوذها وقوعها وكذلك لتوسع من دائرة نفوذها في الوديان المجاورة، لقد نشأت مجتمعاتنا المعاصرة على غرار نفس هذه الطريقة، ومن الطريف أن الحضارات القديمة قد نشأت على بيئات تمكنت من خلالها من تكوين هذا الفائض، فكانت الحضارة المصرية القديمة على نهر النيل، وكانت الحضارة البابلية على رافدي دجلة والفرات (الهلال الخصيب)، والحضارة الصينية على النهر الأصفر في الصين، وبالإضافة إلى توجيه واستغلال وتوزيع الموارد فإن زيادة حجم السكان يتطلب ضرورة التنسيق بين هذه الأعداد الكبيرة من السكان، كما يعني زيادة حجم السكان أيضا التنوع والتباين فيما بين السكان. فسكان المجتمعات الصغيرة يقومون بنفس الأعمال لكسب عيشهم، كما يعرفون بعضهم البعض ويرتبطون فيما بينهم بصلات القرابة والدم. إن مثل هؤلاء السكان يمتلكون كما وصفهم العلامة دوركايم ضميرا أو عقلا جمعيا معتمدا على خبراتهم المشتركة. وفي وجود هذا العقل الجمعي تنخفض معدلات الانحراف والجريمة، ويقل الصراع إلى حده الأدنى نظرا لقلة الموارد الممكن الصراع حولها. أما في المجتمعات الكبيرة الحجم يتطلب الأمر مهمتين رئيسيتين: الأمن الداخلي والخارجي، توفير الموارد والخدمات التي لا يستطيع الأفراد توفيرها بأنفسهم لأنفسهم. ومن هنا فلا بد من وجود الدولة والحكومة. ومن هنا يمكننا النظر إلى الحكومة على أنها الكيان المنظم القائم باتخاذ القرارات السياسية بناء على احتكار استخدام السلطة أو القوة الشرعية، إلا أننا يجب أن نتذكر أن هناك عاملين يحدان من استخدام القوة القهرية من جانب الحكومة وذلك حتى لا تستخدمها من أجل مصالحها الخاصة:

1- القواعد التي تحد من قوة الدولة، مثل القوانين والمواثيق، علما بأن الدستور واللوائح والقوانين ليست كافية لضمان الديمقراطية والحد من استخدام القوة من جانب الدولة، فالتاريخ مليء بالطغاة أمثال ماركوس في الفيليبين وهتلر في ألمانيا وستالين في روسيا وبينوشيه في شيلي.

2- وجود جماعات النفوذ المتنافسة وتعددية القوة، فتوزيع القوة على جماعات متعددة يجعل من بعضها البعض رقيا على الآخر ومحددا لقوته. ففي الاتحاد السوفييتي سابقا لم تكن هناك جماعات قوية أخرى

نفس مستوى معيشتها السابقة، أما إذا تصورنا سهلا آخر فيه بقع خصبة وأنهار عذبة وبقع صحراوية جرداء فإن سكان المناطق الخصبة لن يجدوا الأمر سهلا لكي يجدوا أرضا أخرى وموارد بنفس الوفرة الحالية إذا ما تعرضوا للقهر وأرادوا الهجرة، هنا تظهر الحاجة لتنظيم وتقسيم الموارد وهذا لا يتم من خلال الجماعات القوية التي تظهر في صورة الحكومة، تقوم تلك الحكومة بخلق الفائض الإنتاجي لتدعم من نفوذها وقوعها وكذلك لتوسع من دائرة نفوذها في الوديان المجاورة، لقد نشأت مجتمعاتنا المعاصرة على غرار نفس هذه الطريقة، ومن الطريف أن الحضارات القديمة قد نشأت على بيانات تمكنت من خلالها من تكوين هذا الفائض، فكانت الحضارة المصرية القديمة على نهر النيل، وكانت الحضارة البابلية على رافدي دجلة والفرات (الهلال الخصيب)، والحضارة الصينية على النهر الأصفر في الصين، وبالإضافة إلى توجيه واستغلال وتوزيع الموارد فإن زيادة حجم السكان يتطلب ضرورة التنسيق بين هذه الأعداد الكبيرة من السكان، كما يعني زيادة حجم السكان أيضا التنوع والتباين فيما بين السكان. فسكان المجتمعات الصغيرة يقومون بنفس الأعمال لكسب عيشهم، كما يعرفون بعضهم البعض ويرتبطون فيما بينهم بصلات القرابة والدم. إن مثل هؤلاء السكان يمتلكون كما وصفهم العلامة دوركايم ضميرا أو عقلا جماعيا معتمدا على خبراتهم المشتركة. وفي وجود هذا العقل الجمعي تتخفص معدلات الانحراف والجريمة، ويقل الصراع إلى حده الأدنى نظرا لقلة الموارد الممكن الصراع حولها. أما في المجتمعات الكبيرة الحجم يتطلب الأمر مهمتين رئيسيتين: الأمن الداخلي والخارجي، توفير الموارد والخدمات التي لا يستطيع الأفراد توفيرها بأنفسهم لأنفسهم. ومن هنا فلابد من وجود الدولة والحكومة. ومن هنا يمكننا النظر إلى الحكومة على أنها الكيان المنظم القائم باتخاذ القرارات السياسية بناء على احتكار استخدام السلطة أو القوة الشرعية، إلا أننا يجب أن نتذكر أن هناك عاملين يحدان من استخدام القوة القهرية من جانب الحكومة وذلك حتى لا تستخدمها من أجل مصالحها الخاصة:

1- القواعد التي تحد من قوة الدولة، مثل القوانين والمواثيق، علما بأن الدستور واللوائح والقوانين ليست كافية لضمان الديمقراطية والحد من استخدام القوة من جانب الدولة، فالتاريخ مليء بالطغاة أمثال ماركوس في الفيليبين وهتلر في ألمانيا وستالين في روسيا وبينوشيه في شيلي.

2- وجود جماعات النفوذ المتنافسة وتعددية القوة، فتوزيع القوة على جماعات متعددة يجعل من بعضها البعض رقيبا على الآخر ومحددا لقوته. ففي الاتحاد السوفييتي سابقا لم تكن هناك جماعات قوية أخرى

تقف في وجه العسكر ومخابرات الـ KGB اللذين شعرا بتهديد مصالحهما أمام التغيرات المرتقبة في الاتحاد السوفييتي

- "الدور المقترح للمؤسسة الحكومية: لا شك أن الحكومة كأحد المؤسسات الاجتماعية الأساسية الخمس (الحكومة والاقتصاد والتعليم والأسرة والدين) هي رأس الحركة المجتمعية في كافة المجتمعات الإنسانية، وعلى الأخص في المجتمعات النامية، وعلى أخص الأخص في المجتمعات المتخلفة، وأنا هنا إذا كنت أقول المؤسسة السياسية فإنني أعني المؤسسة الحكومية، وليس مجرد فن الممكن كما يعرفون السياسة أو العلاقات الخارجية، هذه الأخيرة التي لا يسعني وبكل السعادة إلا أن أشيدها كل الإشادة في عصرنا الحاضر. وعندما يخاطب الإنسان قوما في أمور تتعلق بهم فعليه أن يخاطب كبيرهم، ذلك المسئول عنهم، والمعنى بإدارة أمورهم، والكبير من ثم في المجتمع الإنساني هو الحكومة. والحكومة العادلة، أو بمعنى أدق، الإمام العادل، هو أول من يظلمهم الله في ظله يوم القيام يوم لا ظل إلا ظله. وقد أثبتت دراسة أسباب تخلف القرية المصرية سابق الإشارة إليها أن التنمية الريفية، والحضرية لن تختلف عنها، كانت حتى عام 1987، تاريخ الانتهاء من هذه الدراسة، كانت تنمية حكومية في المقام الأول والأخير. والآن نبدأ عصرنا نستفتح فيه باسم الله التنمية بالمشاركة مع الشعب فيما يسمى بالقطاع الخاص والمبادرات الأهلية والمشاركة الشعبية والمجتمع المدني واقتصاد السوق وبرامج التحرر الاقتصادي.

والشراكة بين الحكومة والشعب في تحمل مهام التنمية، ومن ثم فنحن في مفترق طرق، ونقطة تحول سوف تكون ذات أثر مركزي في توجيه سياسة العقود القادمة، وتحديد مدى سلامتها ونجاحها المستقبلي. مهمة الحكومة في تحقيق الغايات العليا: الحكومة هي الراعي الأكبر وعلى رأسها رئيس الدولة، ولكني لا أقصد بالحكومة هنا مجرد مجلس الوزراء ورئيسه ورئيس الجمهورية، ولكن أقصد كل راع هو في مقام حكم رعيته، وكلما علا مستوى الراعي كلما علا مقدار مسؤوليته، وكلما ازداد تأثير سلوكه على المجتمع، ومن ثم فمعظم الكلام هنا ينصب بصورة رئيسية على كبار الرعاة واضعي السياسات وصانعي القرارات ومتخذيها، ويتطلب تحقيق الغايات العليا منهم مراعاة قواعد ومعايير معينة وتحقيق المهام التالية :

بعث الحياة في الشعب من خلال اللامركزية: يتفق المؤلف مع الراحل العظيم جمال حمدان في عشقه لمصر ولأرضها وسمائها وفي تمجيده لمكانتها ووسطيتها. ولا يحزنه في تاريخها إلا نقطتان سوداوان، النقطة الأولى هي المركزية المزمنة السائدة فيها والتي تمثل امتدادا للدكتاتورية الفرعونية، والنقطة الثانية أنها كانت في تاريخها مستعمرة غير مستقلة. أنا لا أتفق معه في ذلك فقط، وإنما أؤكد أن مشاكل التخلف

المزمنة المعاصرة الآن هي وليدة لهاتين النقطتين السوداوين. أصبحت المركزية بأمراضها ليست مجرد صفة لمتغير أو ظاهرة في تركيب النظام الإداري للدولة، وإنما أصبحت سمة ثقافية، أي مكونا أساسيا من الثقافة المصرية، وجزءا حيا من العصارة الفكرية والقيمية لسكان هذا الوطن، ذلك المريض المغلوب على أمره، والذي يواجه اليوم بتحديات لا يعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى، أصبحت المركزية والسيادية تتمثل في البناء المجتمعي المصري، وفي الشخصية المصرية على السواء. الإدارة في القاهرة، والمعلم في السوق، والأوسطى في الورشة، وسي السيد في المنزل، والهائم في الحريم، حتى أخيرا "الريس" و "الباشا" لكل من هب ودب. وجوهر هذه العلاقة وهو الأمر والانتماء، أو السيادة والمسودية، لا يمكن أن يتولد عنه إلا علاقة يتخذ السيد فيها القرار، بل يأمر، أو على الأقل يوجه، ويطيع فيها المسود دون جدل أو تمعن. إذن، تكون النتيجة مجتمعا مثل هذا لا يعمل فيه إلا الآمرون والسادة، يعملون قولا وأمرا، أما العمل الحقيقي فيقوم به المسودون، الذين لا يتعدون كونهم آلات بشرية غاب عنها التفكير، وغاب عنها الإبداع، وما تكون النتيجة إلا عملا خاويا من كل معنى، ومن كل كفاءة أو فعالية، أو لا عمل على الإطلاق، إن المهمة الأساسية للحكومة أن تبعث الحياة في هذا الشعب، وتتخلى عن مركزيتها الطاغية برشد وحساب، تخلية تدريجية من جانبيها، وتحلية واعية من جانب الشعب. إن ألفاظا مثل علم الاجتماع المعاصر المشاركة الشعبية، والجهود الذاتية، والمجتمع المدني، والديموقراطية لا تتعدى اليوم مجرد شعارات ترفع، أو مبررات لمطالب ومكتسبات مركزية، أو طبقة من الحلاوة تغلف طعاما لا يغنى ولا يسمن من جوع، إن الإسهام الحقيقي لزعيم تاريخي أو لحكومة تاريخية هو أن تنتهي بلا رجعة تلك المركزية الطاغية التي تمثل هذا السرطان المزمن في الجسد المريض لهذه الدولة، تلك الدولة التي تملك مقومات السبق والحضارة الرائدة في القرون القادمة لو تم شفاؤها من هذا المرض اللعين". (جامع، 2009، ص.15)

ب- التعليم كمؤسسة اجتماعية:

ما تعرض شيء للنقد تارة والهجوم أخرى من وسائل الإعلام مثلما تعرض له نظام التعليم أو المؤسسة التعليمية. فلنحاول أولا أن نفهم الغاية من التعليم وخاصة في مجتمعنا المعاصر. وهنا لابد من التمييز بين ما يسمى بالتمدرس Schooling والتعليم Education ، "فبينما يمثل التعليم التعلم الحقيقي للمعارف والمهارات وطرق حل المشكلات، نجد أن التمدرس هو ما يحدث بالفعل في الفصل الدراسي. فالحقيقة أننا نتعلم بالممارسة، إذ لا يمكن تعلم الكيمياء مثلا بقراءة كتاب كيمياء، وإنما نتعلم من خلال

خلط مواد معينة ببعضها وملاحظة ما يحدث لها." (Robert, 1953, p.98)، والمثال أكثر وضوحا اليوم إذ يتعلم الكثير منا أعمال الحاسب الآلي بالممارسة أكثر منه بقراءة كتب وندوز وغيرها، إلا أن مستوى التعلم هذا يمكن أن يرتفع بمساعدة معلم يمكننا من إحداث قفزات في هذا التعلم. فالمشاركة في التعلم هي ما تحول التعليم إلى تعلما حقيقيا وهي التي تمكن ما اكتسبناه من مهارات ومعارف على البقاء بقدراتنا مدة أكبر، ومن المفيد أيضا لعملية التعلم أن يكون ما نحاول اكتسابه أقرب إلى بيئتنا وخبراتنا الخاصة، وهذا هو ما يجعل التدريب على رأس العمل (training job-the-On) يكون فعالا وناجحا، كما يساعد التعلم أيضا أن يكون ما نتعلمه هو ما نحب أن نعمله. "وتمثل المؤسسة التعليمية بعد المؤسسة الأسرية الوسيلة الرئيسية التي من خلالها تنتقل المهارات وتوقعات الأدوار الاجتماعية ومعايير السلوك من الانتقال من جيل إلى ما يليه." (Ruth, 1964, p.145)، كما نتعلم من خلال المؤسسة التعليمية شيئا عن هويتنا ومدنيتنا، كما توفر أيضا الأساس القاعدي لتعلم مهارات العمل.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية للمؤسسة التعليمية:

– غرس القيم الاجتماعية والمعايير السلوكية: تقوم وزارة التعليم بتحديد القيم والمعايير المراد غرسها في شخصية التلاميذ دون الرجوع إلى المجتمع المحلي ورؤيته. ولذلك فكثيرا ما يختلف الناس مع ما يدرس بالمدارس من هذا المنظور. ومن الأمثلة الصارخة تعليم الثقافة الجنسية في المدارس، حتى أن أحد وكلاء كلية الآداب السابقين ظهر على الشاشة التليفزيونية مناديا بضرورة التعليم الجنسي في المدارس الابتدائية. هذا مع العلم بأن قضية مثل هذه لا زالت محل خلاف وجدل كبيرين في الولايات المتحدة نفسها حيث لا يدرس التعليم الجنسي في المدارس هناك على عكس الدول الأوروبية التي يعتبر التعليم الجنسي فيها مكونا أساسيا من مناهج التعليم المدرسي، والنتائج صارخة في كلا الحالتين. كما تقوم المؤسسة التعليمية بتعليم التلاميذ القوانين والمسئولية المدنية وكيفية عمل الحكومة ولو بطريقة مثالية تجريدية. وتقوم دراسة التاريخ بالكثير من هذه المهمة حيث نتعلم النماذج البشرية من خلال قياداتنا العظمى السابقين والحاليين. وبطبيعة الحال تتعرض المؤسسة التعليمية لكثير من النقد نظرا لاختلاف المنتقدين مع ما هو منصوص بالمقررات الدراسية، ولكن هذا هو الحال دائما مع المؤسسة التعليمية في كل أنحاء العالم، ولذلك فيجب على الطلاب أن يدركوا وجود هذه الخلاف ومن ثم فلا يجب على الطلاب أبدا أن يأخذوا ما يتعلموه كما لو كان قرآنا يتلى أو سنة نبوية شريفة تتبع، وعليهم أن يأخذوا كل شيء. (جامع، 2009، ص.27)

ـ "تعزيز وتنمية التراث الثقافي: بجانب قيام المكتبات والمدارس والمدرسين بنقل القيم والتراث الوطني إلى التلاميذ تقوم الجامعات بصفة خاصة بالحفاظ على القديم الذي توليه أهمية خاصة، فنحن ندرس المئات من الأشعار والقصائد والأفكار والنظريات الخاصة بعلماء وحكماء قد ماتوا منذ القديم وذلك لأن هؤلاء الناس قد تركوا تراثا إنسانيا ذا أهمية بالغة سيدوم طيلة حياة الإنسان، هذا وتقوم الجامعات والمدارس بتنمية التراث والإضافة عليه من خلال البحث العلمي بمختلف أشكاله وأنواعه، ففي الجامعات الأمريكية مثلا يقال هناك "قم بالنشر العلمي أو اذهب إلى قبرك perish or Publish"، حتى أصبحت الإضافة إلى العلم والتراث معيارا وضرورة للحياة. ويمكن لبعض الجهات غير الجامعية أن تقوم بهذه المهمة العلمية مثل المصانع والشركات إلا أن مثل هذه الجهات تهتم بالأمور العملية التي همها في الصناعة، ولذلك يبقى للجامعات والمؤسسة التعليمية أن تتخذ مهمة البحث العلمي التجريدي الذي تبنى عليه المعارف التكنولوجية وتندفع به إلى آفاق غير محدودة .

ـ تحقيق الوحدة الوطنية والصلابة الاجتماعية: تتحقق الوحدة الوطنية والصلابة الاجتماعية إلى الحد الذي يتمكن فيه التعليم من تنمية القيم والمعايير الاجتماعية المشتركة. فبالرغم من اختلاف فئات المجتمع دينيا وثقافيا وديموجرافيا وما يتبعه ذلك من اختلاف في القيم والعقائد فإن التعليم يختص بتنمية القيم والمعايير المشتركة دون فرض قيم معينة من فئة على أخرى من فئات المجتمع. وفي هذا السياق يقوم التعليم ببث قيمة التعايش المشترك وإمكانية التنوع في ظل الوحدة .

ـ تأهيل الخريجين لسوق العمل: كان التعليم في الماضي متوأكبا تماما مع متطلبات سوق العمالة، إلا أن التغيرات الاقتصادية السريعة تفوقت على سرعة تطور المناهج والبرامج والأدوات التعليمية بالإضافة إلى فلسفة التعليم نفسها. فأصبح التعليم ينتقد بشدة لأنه منفصل عن متطلبات سوق العمالة، وكأنه أصبح تكلفة دون عائد ومجرد شهادة يتزين بها الوضع الاجتماعي للخريج مما يساعده على الحراك الاجتماعي. فكثيرا ما يقال أن التعليم الألماني والتعليم الروسي والياباني أفضل من نظم التعليم لدينا لأنه مكن هذه الدول من إنتاج سيارات وصواريخ وتكنولوجيات غاية في التقدم.